الانتهاكات الإسرائيليّة في زمن كورونا

ما كان لوباء كورونا أن يغيّر طبيعة الإحتلال الإسرائيلي التوسعيّة والعنصريّة. ففي حين ساهم تفشّي الوباء الذي ضرب البشريّة جمعاء دون أي تمييز على أساس اللون والعرق والدين والجنس، في إعادة إحياء الضمير العالمي، والدفع به من جديد إلى مسرح الحياة البشريّة، على شكل تصعيد النقاشات العالميّة نحو حماية الجنس البشري تصل إلى حد مساءلة النظام العالمي الحالي، ومبادرات محليّة وإقليميّة وعالميّة للتخفيف من وطأة الوباء وآثاره، وتكاتف وتعاضد الأمم والجماعات والأفراد في مواجهة الفايروس المستجدّ، وسط سحابة كثيفة من الدعاوي العالميّة لضرورة تنظيم الجهود البشريّة وإعادة ترتيب العالم بما يخدم وقاية الإنسان من خطر الانقراض أو التقهقر إلى ما وراء الحضارة؛ يستمرّ الاحتلال الإسرائيلي في ممارسة عدوانه على أبسط الحقوق العامّة والفرديّة للفلسطينيين، بل إنّ الوباء، عرّى بجلاء، جوهر الاحتلال وطبيعته.

منذ اليوم الأوّل وحتّى نهاية شهر نيسان، استشهد 16عشر فلسطينيّاً، ستة منهم في غزّة وعشرة في الضفّة الغربيّة، جمعيهم ذكور وأربعة منهم أطفال. وجرح وأصيب جوالي 1,425، ستة وثلاثون منهم في غزّة، 268 طفلاً منهم ستّة طفلات[1].

وهدم حوالي 160 منشأة، 110 منهم في مناطق المصنّفة (ج)، وثلاثة منشآت في مناطق المصنّفة (أ، ب)، 47 منشأة في القدس الشرقيّة، وطالت 24 منشأة اقتصاديّة، 38 منشأة سكنيّة مأهولة، 28 منشأة سكنيّة غير مأهولة، 5 منشآت بنية تحتيّة، و10 منشآت شبكات مياه وصرف صحّي، 47 منشأة زراعيّة، و11 منشأة أخرى، منها 47 منشأة كمشاريع مموّلة. أثّرت عمليّات الهدم على أنماط حياة ومصادر رزق وحقوق 851 فلسطيني. كما تعرّض

[1] مكتب الأمم المتحدّة لتنسيق الشؤون الانسانيّة في الأرض الفلسطينيّة المحتلّة.
https://www.ochaopt.org

209 فلسطيني للترحيل القسري، 98 منهم من المناطق المصنّفة (ج)، 13 من المناطق المصنّفة (أ، ب)، 98 من القدس الشرقيّة. منهم 54 رجلاً، و50 امرأة، و 62 طفلاً، و49 طفلة. [2]

يحيي الفلسطينيون يوم الأسير الفلسطيني في 17 نيسان من كل عام. ويمر يوم الأسير لهذا العام في ظل الحالة الاستثنائيّة من تفشّي وباء كورونا، مضاعفاً التحديّات والانتهاكات التي يواجهها الأسرى الفلسطينيون. يقدّر عدد الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيليّة بأكثر من 5000 يبلغ عدد الأسرى الأطفال لهذا العام 130 طفلاً، والمرضى منذ مطلع شهر نيسان الماضي 700، منهم 300 يعانون أمراضاً مزمنة ويحتاجون لعلاج مستمر، و10 مصابي سرطان. وبلغ عدد النساء في السجون الإسرائيليّة في منتصف شهر نيسان الماضي 41، بينهنّ 7 جريحات، و31 امرأة تعرّضت للاعتقال منذ بداية هذا العام.

منذ تفشّي الوباء تكثّفت الجهود الفلسطينيّة والعالميّة الرسميّة والأهليّة والحقوقيّة بالمطالبة بالإفراج عن الأسرى. رفضت المحكمة العليا الإسرائيليّة، في نهاية آذار الماضي، التماساً قدمّته جمعيّة "أطباء حقوق الإنسان" المستقلّة، وطالبت فيه بإطلاق سراح الأسرى الذين تزيد أعمارهم عن 60 عاماً خوفاً من تفشّي الوباء داخل السجون. يتزامن هذا مع توجّه مجموعة من الدول إلى الإفراج عن المعتقلين خوفاً من تفشّي الوباء في السجون، وافراج دولة الاحتلال عن 500 أسير جنائي تحت ذريعة تخفيف الاكتظاظ. ورغم ورود تقارير عن إصابة بعض السجانين بكورونا، تتعنّت دولة الاحتلال وترفض الافراج عن أي أسير فلسطيني بما فيهم أشخاص ذوي الإعاقة والمرضى وكبار السن والنساء والأطفال. ومنذ مطلع آذار سحبت مصلحة إدارة السجون الإسرائيليّة أكثر من 140 صنفاً من كانتين (متجر السجون) بينها مواد تعقيم لازمة لمواجهة الفايروس.

تضاعفت أعباء العمّال الفلسطينيين في سوق الاحتلال ومستوطناته بسبب تفشّي الوباء، حيث خيّم في أوسطاهم شعور عالي بعدم الاستقرار والقلق على مصدر الرزق، بعد تذبذب القرارات الإسرائيليّة خلال الشهرين الماضيين

[2] المرجع السابق.

بشأن استقبال العمّال من عدمه، وعانى العمّال من شتّى أصناف العنصريّة على مستوى الحقوق الاقتصاديّة والماليّة المترتبة على حالة الإغلاق القسري، وظروف المسكن والمعاش والعمل، والإهمال الطبي وعدم توفّر وسائل وإجراءات الوقاية اللازمة، ناهيك عن العنصريّة المباشرة التي تجسّدت في إلقاء الاحتلال لأحد العمّال المشتبه بإصابتهم على قارعة الطريق. اعتبرت الحكومة الفلسطينيّة أنّ الاحتلال ومستوطناته هي الخاصرة الرخوة في جهود مكافحة الوباء، فمعظم حالات الإصابة في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة جاءت من العمّال الفلسطينيين لدى الاحتلال ومستوطناته.

ساهمت السيادة والهيمنة الإسرائيليّة على الحدود والمعابر وقنوات الحركة الداخليّة، والاستيراد والتصدير، والتوسّع الاستيطاني والعنف المباشر في تعميق الانتهاكات الإسرائيليّة لحقوق الفلسطينيين الأساسيّة مثل الحق في الصحّة والحركة والسكن والحياة، وتقويض إمكانيّات المؤسسات الفلسطينيّة على مكافحة الوباء وحماية الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة للفلسطينيين.

جهود استثنائيّة من مركز القدس للمساعدة القانونيّة وحقوق الإنسان

نجح مركز القدس بشكل سريع وفعّال في تكييف موارده وبرامجه بما يراعي حالة الطوارئ المستجدّة، مبدياً مرونة إداريّة وهيكليّة وبرامجيّة عاليّة ومسؤوليّة أعلى أمام حقوق الفلسطينيين العامة والفرديّة، مع المحافظة على الانسجام العام مع رسالته ورؤيته ومبادئه. فمنذ إعلان حالة الطوارئ، نجح مركز القدس في تطوير آليّات التواصل الرقمي الداخلي، بين أعضاء فريق المركز ووحداته المختلفة، والخارجي مع مستفيدين وشركاء مختلفين، كما أعلن أرقام طوارئ لاستقبال الشكاوي والاستشارات 24/7، وخصص راقم للتواصل عبر تطبيق واتس آب، وواكب التطوّرات الإداريّة المتعلّقة بآليّات التواصل المستجدّة التي فرضتها المحاكم الإسرائيليّة، ونجح في توظيفها بما يخدم الدفاع عن حقوق الفلسطينيين وحمايتها.

رغم القيود العمليّاتيّة المستجدّة التي تفرضها حالة الطوارئ المعلنة من دولة الاحتلال ودولة فلسطين، استمر فريق مركز القدس في متابعة القضايا الحقوقيّة الحسّاسة والحيويّة، مثل التهجير القسري وهدم المنازل والحريّات العامّة والملكيّات الخاصّة. فمنذ مطلع العام حتّى نهاية شهر نيسان الماضي، تبنّى مركز القدس 122 قضيّة.

نوع القضيّة	عدد الملفّات
الحق في السكن	84
الدفاع عن الأراضي	8
حريّة الحركة	3
مصادرات (معدّات ومركبات،..)	12
قضايا مصلحة عامة تحت إطار السلطة الفلسطينيّة	3
قضايا مصلحة عامّة ضد سلطات الإحتلال	3
قضايا حريّات عامة	9
المجموع	**122**

كما قدم التماسين للمحكمة الإسرائيليّة العليا، يتعلّق الأوّل بحقوق العمال المتأثرين بالقرارات الإسرائيلية في ظل جائحة كورونا، بالشراكة مع اتحاد النقابات العماليّة الفلسطينية. ويتعلّق الثاني بالاعتراض على نشر مخططات استيطانيّة تفصيليّة جديدة في الصحف العبرية، والذي أضاف دليلاً جديداً لقائمة استغلال دولة الاحتلال للظروف الاستثنائيّة المستجدّة لتوسيع مطامعها التوسعيّة وفرض أمر واقع جديد.

استمر فريق المركز ضمن شروط العمل الاستثنائيّة، في تفعيل حملاته الجماهيريّة والقاعديّة لمناصرة حقوق الفلسطينيين، فقد استكمل جهوده لاستعادة جثامين الشهداء المحتجزة لدى الاحتلال الإسرائيلي، وتابع المركز ملف

الشهيد سفيان الخواجا، ووثّق حالات احتجاز جثامين الشهداء الذين ارتقوا في الشهرين الماضيين، ليصل عدد الجثامين المحتجزة في مقابر الأرقام وثلّاجات الاحتلال، 314 شهيداً.

واستمرّت حملة فلسطين صديقة لأشخاص ذوي الإعاقة في ممارسة أنشطة دعم ومساندة حقوق أشخاص ذوي الإعاقة، من خلال التواصل مع الاتحاد الفلسطيني العام لأشخاص ذوي الإعاقة، ومتابعة أهم الانتهاكات التي طالت إحدى الفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع الفلسطيني، وتابع فريق المركز نشاطه من خلال اللجنة العليا لمساندة أشخاص ذوي الإعاقة في محافظة نابلس.

أبدى فريق المركز دور فعّال في إدارة مكان الحجر في فندق السان جورج، وساهم بكفاءة في تركيز وتنسيق لجان مختلفة نشطت في القدس لمكافحة تفشّي الوباء، مثل لجان الدعم النفسي والاجتماعي والتعليم والمعونات.

كما نفّذ الفريق المرحلة الأولى والثانية من حملة "تعزيز صمود المواطنين في المنطقة المصنّفة (ج) والمناطق المهددة."

واستهدفت المرحلة الأولى مناطق عاطوف والرأس الأحمر في الأغوار الشمالية، وعرب الخوالي شرق كفر ثلث، بالإضافة لتجمّع دير بلوط في سلفيت، شملت 486 عائلة في 17 تجمعاً بدوياً ورعوياً. واستهدفت المرحلة الثانية 18 قرية وبلدة ومخيماً فلسطينيّاً.

بحسب الخطّة ستستهدف المرحلة النهائية 1000 عائلة في 6 تجمعات في الأغوار الشمالية. نُفّذت حملة دعم التجمعات البدوية بدعم من القنصلية البريطانية العامة بمدينة القدس. بينما يتم دعم التجمعات الستة في الأغوار من وكالة التنمية الفرنسية بالشراكة مع وزارة الحكم المحلي ومركز أبحاث الأراضي. وتم توزيع حزم الدعم بالتعاون والتنسيق مع المبادرات الشبابية ولجان الطوارئ في المجالس القروية والبلدية.

وأبدع مركز القدس برنامجاً لدعم المبادرات الشبابية في مواجهة فيروس كورونا، يمزج بين التوعية والإرشاد الحقوقي والصحّي في ظروف الحجر والعزل، وزيارة التجمعات المحاصرة والمعزولة، وتوزيع عدد من الطرود

الصحية والتعقمية، وشملت 17 تجمعاً بدوياً، و18 قرية وبلدة، بالتعاون مع 3 مؤسسات صحية فلسطينية هي لجان الإغاثة الطبية، ولجان الرعاية الصحية واتحاد لجان العمل الصحي.

نفّذ برنامج دعم المبادرات الشبابيّة بدعم من مؤسستي "خبز لأجل العالم" الألمانية، و"الوكالة الكاثوليكية للتنمية الدولية" في بريطانيا.

... وفي مدينة القدس:

إضافة لِما ذُكِر أعلاه، فقد سعى مركز القدس ومن خلال تركيزه لِعمل شبكة المنظمات الاهليّة في القدس، وانخراطه في ادارة التجمع المقدسي لمواجهة الكورونا، على توحيد الجهد الأهلي والشعبي في مواجهة وباء الكورونا. فالتجمع المقدسي لمواجهة الكورونا جِسم مقدسي يضم 82 مؤسسة من المدينة (جزء منها مؤسسات مجتمع مدني ومستشفيات المدينة الأربعة ومؤسسات قعدية وأندية رياضية ومفوضية الكشاف وشخوص اعتبارية وغيرها).

وقد عمل المركز من خلال التجمع على مجموعة اساسية من القضايا والملفات منها **مُنشأة الحجر الصحي** في فندق السانت جورج، حيث برز دور المركز في إدارة مكان الحجر. وتم الإشراف على على لجنة الدعم النفسي والإجتماعي، والتي قدّمت الدعم النفسي والإجتماعي للمحجورين. كما تمّ **الإشراف على لجنة التعليم** والتي ضمت مندوبين عن وزارة التربية والتعليم ومديرية التربية بالقدس ومجلس التنسيق للتعليم اضافة لمجموعة من مؤسسات المجتمع المدني التي تهتم بالتعليم، وتم خلالها متابعة وتطوير موضوع التعليم عن بعد وتقيمه، والجاهزية في موضوع امتحان التوجيهي ومتابعة تنفيذه بالقدس. كما برز دور المركز في **لجنة المعونات الإنسانية بالتجمع**، وتم توزيع ما يقارب الف طرد غذائي على مجموعة من الأسر المحتاجة في عدة مناطق من القدس.

كما زوّد المركز التجمّع **بخط اتصال ساخن المجاني 419 500 1700** الذي تمّ من خلاله تحويل المكالمات إلى ثلاث جهات: الدعم اللوجستي (الحجر)، الدعم النفسي الاجتماعي، والاستشارات القانونية.

علاوة على ذلك، فقد أشرف المركز على **اللجنة القانونية للتجمع** ومتابعة عدد من القضايا القانونية للحجر، فعلى سبيل المثال، عمل المركز على صياغة مذكّرة تفاهم قانونية التي بِموجبها يتم استقبال المحجورين واطلاعهم على حقوقهم والتزاماتهم. كذلك الأمر، يعمل المركز حالياً على متابعة قانونية خاصة في ثلاث مخالفات أصدرتها سلطات الاحتلال في حق مقدسيين (لهم علاقة بالحجر).

إضافة إلى ما ورد أعلاه، فقد **استمرّ المركز في تقديم خدماته القانونية للمجتمع** المقدسي، حيثّ أنّه (وفي الوقت الذي أغلقت فيه العديد من المؤسسات المقدسية أبوابها، وتم تسريح العاملين فيها، وتحويلهم لمؤسسة التأمين الوطني)، استمر المركز في تقديم خدماته للمقدسيين، حيث أنّه قدّم خلال شهر نيسان 172 خِدمة قانونية، وعدد كبير منها له علاقة في سياق متابعة قضايا البطالة للمقدسيين. إضافة إلى متابعة قضايا المقدسيين العالقين في المطارات، حيث خاطب المركز وزراة الداخلية الإسرائيليّة بسبب توجهاتها في عدم السماح للمقدسيين (من حملة وثائق السفر – او ما يُعرف بالسباسيه) العودة من خلال مطار اللد، كونهم ليس مواطنين إسرائيليّين، والذي يُعتبر تمييز واضح مِن قِبل سلطات الاحتلال المختلفة وعلى رأسها إدارة المعابر والمطارات الإسرائيليّة. كما سيقدّم المركز التماساً للمحكمة المركزية في هذا الشأن خلال الأيّام القادمة.